في ظل توسع المنظمة

هل يعد الإنضمام للبريكس مغرياً لتركيا في الظروف الراهنة؟

الوفاق/تهتم مجموعة البريكس بتوسيع نشاطاتها و أعمالها و ضم أعضاء جدد إليها، وهي منظمة اقتصادية غير رسمية تضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا. وعلى الرغم من أن المجموعة لا تتمتع بصفة رسمية، إلا أنها تعمل كمنظمة دولية وتقبل أو ترفض عضوية الدول المتقدمة. وفي شهر أغسطس/آب الفائت، أعلن الرئيس الجنوب إفريقي سيريل رامافوسا في القمة ال١٥ لمجموعة البريكس أن إيران والأرجنتين ومصر وإثيوبيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة قد تمت دعوتها للانضمام إلى المجموعة وستبدأ العضوية في ١ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٤.

بالإضافة إلى الأعضاء الجدد، قدمت ١٦ دولة طلبات رسمية للانضمام إلى مجموعة البريكس، في حين أبدت ١٦ دولة أخرى اهتمامها بالمجموعة،ويشير الاهتمام المتزايد إلى شعبية المجموعة، التي تجذب الدول بشكل رئيسي من العالم النامي. وبانضمام الأعضاء الجدد، ستمثل مجموعة البريكس ٤٦٪ من سكان العالم، و٢٩,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و ٤٣,١٪ من إنتاج النفط العالمي، و ٢٥,١٪ من الصادرات العالمية، و من بين الدول المهتمة هي تركيا، و لكن هل هذا يعني أنها ستسعى قريباً للإنضمام إلى المنظمة. في هذا الصدد نشر موقع politicstoday مقالا ناقش فيه االموقف التركي الحالي من الإنضمام إلى البريكس.

بالنسبة لجميع الدول بما في ذلك تركيا، للتحالفات الاقتصادية تداعيات سياسية ويتم تشكيلها في الغالب وفقًا للمواقف السياسية للدول

لماذا ترغب الدول في الانضمام إلى مجموعة البريكس؟

هناك عدة أسباب تجعل مجموعة البريكس جاذبة لبعض الدول. أولاً، الأعضاء الحاليون والأعضاء المستقبليون والمتقدمون الآخرون ليسوا أعضاء في الكتلة الغربية ويعانون بشكل عام من عدم المساواة أمام الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في العديد من الجوانب.

وبين العديد من هذه الدول، هناك فهم عام بأن الغرب يحاول تعظيم قوته ومصالحه الاقتصادية والسياسية على حساب بقية العالم. علاوة على ذلك، تعتبر سياسات التعظيم الغربية غير عادلة وغالبًا ما يكون مشكوكًا فيها أخلاقيًا. ولذلك، فإن مجموعات مثل البريكس تُنظر إليها على أنها طريقة لمقاومة الهيمنة و المدمرة للاقتصادات الغربية، والتي يمكن تلخيصها ربما بعبارة "الاتحاد قوة".

قد يضر التعاون الاقتصادي الغربي والمنظمات باقتصادات البريكس، لكنه أيضًا تحفزها على مواجهتها. وبالفعل، كان نموذج التعاون الاقتصادي، وهو الاتحاد الأوروبي، الذي قدمه التحالف الأطلسي، ناجحًا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث مكن الأوروبيين اقتصاديا. وبالتالي، تتبع دول البريكس مسار أوروبا لتعزيز اقتصاداتها، فالبريكس هي منظمة تحاكي المؤسسات الغربية وتواجهها في الوقت نفسه.

الأعضاء الجدد غير منحازين لأي كتلة، مما يجعل مجموعة البريكس الهيئة الاقتصادية الوحيدة التي يمكنهم التقدم إليها. من غير المرجح أن تصبح إثيوبيا أو الأرجنتين أو أي دولة من الشرق الأوسط عضوًا في الاتحاد الأوروبي يومًا ما - خيارهم الأفضل للتعاون الاقتصادي هو أن يكونوا أعضاء في مجموعة البريكس.

حاولت دول الشرق الأوسط، وخاصةً، بأقصى ما تستطيع للتوافق مع المصالح الأمريكية لكنها خاب أملها من سياسات واشنطن اتجاههم، حيث لا ترغب أي دولة في الشرق الأوسط أن تكتفي بالتحالف مع الولايات المتحدة. علاوة على ذلك، الأعضاء الجدد ومن يحلمون بالانضمام إلى البريكس أقرب إيديولوجيا إلى أعضاء البريكس من الغرب.

تتبع دول البريكس مسار أوروبا لتعزيز اقتصاداتها، فالبريكس هي منظمة تحاكي المؤسسات الغربية وتواجهها في الوقت نفسه

هل ستنضم تركيا إلى مجموعة البريكس؟

أما بالنسبة لتركيا، فإن الانضمام إلى مجموعة البريكس سيجلب فوائد اقتصادية للبلاد. ومع ذلك، بالنسبة لجميع الدول بما في ذلك تركيا، للتحالفات الاقتصادية تداعيات سياسية ويتم تشكيلها في الغالب وفقًا للمواقف السياسية للدول. وبما أن مجموعة البريكس اتحاد غير رسمي تشكله قوى كبرى من العالم النامي، فإن عضوية تركيا ستكون لها أكبر العواقب مقارنة بأي عضوية أخرى. للبدء، ترى تركيا نفسها كدولة أوروبية. في حين أن جزءًا صغيرًا من أراضيها يقع في القارة الأوروبية، إلا أن لها روابط تاريخية وسياسية مع أوروبا وكانت دائمًا تتجه نحو الغرب. ابتعدت الطائفة العلمانية التي أسست البلد في عام ١٩٢٣ عن الشرق (والجنوب) مدعيةً أن تركيا يجب أن تكون في الكتلة الغربية. من ناحية أخرى، المجتمع الديمقراطي المحافظ الذي يحكم البلاد الآن، ليس منحازًا بالكامل للغرب ولا هو معادٍ للغرب. في الواقع، من شأنه أن يرحب بعضوية الاتحاد الأوروبي أكثر من أي مجموعة اقتصادية أخرى. وفي الوقت الحالي، على الرغم من أن أنقرة لم تعد تحافظ على ولاء كامل للغرب والعلاقات ليست على المستوى المرغوب به مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، إلا أن الحكومة الحالية ما زالت ترغب في الحفاظ على روابط قوية مع كليهما.

في الوقت الحالي، تفضل أنقرة عدم الانفصال عن القوى الغربية وفي الوقت نفسه تحسن العلاقات مع بقية دول العالم. في حين أنها تحاول البقاء محايدة في السياسة العالمية بالنظر إلى عضويتها في حلف الناتو وترشيحها لعضوية الاتحاد الأوروبي، إلا أنها لا تريد تغيير محورها بالكامل.

يمكن ربط سياسة التوازن التركية بشعار "قرن تركيا"، الذي يشير إلى سياسة خارجية مستقلة، والتي هي أكثر حزمًا وتعطي الأولوية لمصالح البلد نفسها. بالإضافة إلى السياسة الخارجية الجديدة لتركيا، فإن التباعد من قبل حلفائها الغربيين يجبر تركيا على البحث عن فرص تعاون جديدة. مجموعة البريكس ليست كتلة سياسية وأن تكون عضوًا في مجموعة البريكس لا يعني تغيير المحور. ومع ذلك، فإن الانضمام إلى مجموعة البريكس له عواقب سياسية.

في الظروف الراهنة، من المحتمل أن تختار الحكومة التركية تحسين التعاون الاقتصادي مع كل عضو في بريكس بدلا من أن تصبح عضوا في المنظمة. ستستمر العلاقات مع كتلة بريكس على نحو غير رسمي ودون عضوية رسمية،فقد لا تقدم بريكس لتركيا ما تتوقعه الأن،و السبب الوحيد الذي قد يدفع تركيا للتقدم بطلب للانضمام إلى بريكس هو تدهور علاقاتها مع الدول الغربية، علاقاتها الأن مع الغرب متوترة، ولكن ليست سيئة إلى حد البلاد على سلوك هذا الطريق.

في إطار التضامن مع الفلسطينيين

قرار تاريخي من الكنيسة الأنجليكانية في جنوب إفريقيا

أكدت الكنيسة الأنجليكانية في جنوب إفريقيا مجددًا معارضتها لسياسات الفصل العنصري الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، حيث اتخذ مجلسها الكنسي قرارًا بإدانة الكيان الصهيوني كدولة فصل عنصري. وجاء هذا القرار خلال اجتماعات المجلس الكنسي السنوية التي عُقدت هذا الأسبوع وانتهت اليوم الجمعة ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٣، حيث أيدت اللجنة الإقليمية الدائمة موقف اللجنة التنفيذية الوطنية لمجلس كنائس جنوب إفريقيا بشأن اعتبار الكيان الصهيوني "دولة" فصل عنصري. ودعت اللجنة رئيس أساقفتها إلى إبلاغ نظيره رئيس أساقفة القدس والشرق الأوسط بهذا القرار المهم، في وقت تدرس فيه الكنيسة الإصلاحية الهولندية في جنوب إفريقيا اتخاذ قرار مماثل خلال شهر أكتوبر المقبل. من جهته أكد رئيس أساقفة الكنيسة الأنجليكانية "ثابو ماكغوبا" أن الكنائس لم تعد قادرة على تجاهل الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، معربًا عن تضامنه مع شعب فلسطين ومسيحييه تحديدًا. وشدد "ماكغوبا" على أن معارضة سياسات الاحتلال الإسرائيلي لا تعني معاداة الشعب اليهودي، مشيرًا إلى أن الصمت تجاه هذه الانتهاكات يعني التواطؤ مع القمع والاضطهاد المستمر للفلسطينيين. ورحبت اللجنة الرئاسية العليا لشؤون الكنائس في فلسطين بالقرار، مثمنة موقف التضامن مع المسيحيين الفلسطينيين ودعواتهم لمحاسبة الكيان الصهيوني. وتأتي هذه الخطوة بعد قرارات سابقة اتخذتها الكنيسة الأنجليكانية في جنوب إفريقيا دعمًا لحملة مقاطعة إسرائيل BDS حتى تنهي احتلال فلسطين.

أيدت اللجنة الإقليمية الدائمة موقف اللجنة التنفيذية الوطنية لمجلس كنائس جنوب إفريقيا بشأن اعتبار الكيان الصهيوني (دولة) فصل عنصري

أخبار قصيرة

السويد..الإستعانة بالجيش لمحاربة العصابات

أعلن رئيس الوزراء السويدي أولف كريسترسون أنه سيتم تكليف الجيش والشرطة بدراسة كيفية تعزيز التعاون بينهما لمساعدة الشرطة في مواجهة موجة العنف التي تشهدها البلاد والتي أودت بحياة ١٢ شخصا في شهر سبتمبر/أيلول فقط. وذلك بعد اجتماع مع قادة الشرطة والقوات المسلحة يوم الجمعة. ولا يسمح القانون السويدي حاليا للجيش بتقديم أي مساعدة للشرطة في حالات تتطلب استخدام القوة إلا في حالات الهجمات الإرهابية أو الحروب. وتزداد حالات إطلاق النار في السويد بشكل شبه يومي، وتشارك فيها أحيانا مراهقون، وترجع معظم أسباب العنف إلى نشاط العصابات. وأشار رئيس الوزراء إلى أن الحكومة ستبحث أيضا تعديل القانون للسماح للشرطة بطلب مساعدة الجيش في ظروف أوسع، دون ذكر تفاصيل محددة.

باكستان: ليس لدينا نية تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني

قال جليل عباس جيلاني، وزير الخارجية الباكستاني، إن بلاده لا تنوي تطبيع علاقاتها مع الكيان الصهيوني. وأكد جيلاني على ثبات موقف باكستان من القضية الفلسطينية ودعمها لحق الفلسطينيين في إنشاء دولتهم المستقلة على أساس حدود عام ١٩٦٧. وأضاف "لم يتغير موقفنا من "إسرائيل " ومن القضية الفلسطينية عما كان عليه في الماضي. لا نحاكي أحدا في مواقفنا، فباكستان تتبع مصلحتها الوطنية، وهي دولة لها مواقف ثابتة". وكانت باكستان قد أعلنت من قبل عبر وزير خارجيتها السابق شاه محمود قريشي في نهاية عام ٢٠٢٠ رفضها الاعتراف بإسرائيل حتى يتم التوصل إلى حل نهائي وعادل للقضيةالفلسطينية.

تعاون موسكو وكابل لتطوير العلاقات التجارية

أعرب "ضمير كابلوف"، الممثل الخاص لروسيا في شؤون أفغانستان، عن أمله في تطوير العلاقات التجارية مع كابل وإنشاء ممرات نقل دولية عبر أراضي هذا البلد. وأضاف: "روسيا تولي أولوية لتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية مع أفغانستان في اتصالاتها الثنائية". وكان كابلوف قد قال في وقت سابق إن روسيا وحكومة أفغانستان لديهما اتفاقية مبدئية للتعاون في مجال تبادل السلع الأساسية مثل القمح والمنتجات النفطية. كما ذكر الممثل الخاص للرئيس الروسي في شؤون أفغانستان أن حكومة أفغانستان مهتمة جداً بإصلاح المدافع والدبابات في بلادها من قبل خبراء روس. "ديمتري زيرنوف"، سفير روسيا في أفغانستان، أكد أيضاً قبل بضعة أيام في حديث مع "روسيا ٢٤" أن حجم صادرات المواد الوقودية والغذائية إلى أفغانستان يزداد.